

فزع ابن علي ان الاقل يسقط ولا يسقط من الاكثر ثم يمسقوط اقل يكون عقابا ان كان الساقط  
 ثوبا ونقوبا اذا كان عقابا وهذا هو الاحاط الحسن وقال ابو هاشم لا يسقط ويسقط من الاكثر  
 ما يقابلها مثل من له مائة من جزء من العقاب والنسب المخرج من الثوب مثلا فان يسقط عنه  
 العقاب ومائة جزء من الثوب عقابا لم يبق له تسعة أجزاء من الثوب ومن له مائة جزء  
 من الثوب والنسب الفاضل العقاب يسقط ثمانية مائة جزء من العقاب وهذا هو القول بالموازنة  
 انتهى وحقيقة الفسق هو المخرج عن طاعة الله تعالى بفعل كبيرة او متعدية من فعل  
 صغيرة اما بحسب تعدد ما فيها او بحسب كثرة الافراد وان تعدد الزمان ومن احكام الفسق  
 الدينوية وجوب التوبة بالقران لاجل ما عجل من بتأخير التوبة ساعة ذنب اخر يجب ايضا التوبة  
 من ذلك التأخير وهم جرح حتى ذكر وان بتأخير التوبة عن الكبيرة من ما ذابوا واحدا له بيتان المعصية  
 وترك التوبة عنها ومنها بين اربع الايام <sup>لها</sup> وترك التوبة عن كل منهما ثلاثة اشهران لها ثمان كباير  
 واربعه اشهران لها ستة عشر كبيرة وحسنة اشهران لها اثنان وثلاثون كبيرة وهكذا اقتضاهما للباير  
 مما زاد التأخير زمانا وحقيقة التوبة في الشرع الذم على المعصية لاجل انما معصية وان  
 شيدت قلت هي الذم على المعصية لاجل قبحها بشرعا فالذم على المعصية لا ضرارها  
 ببرئها او اظلالها بعرضه او حسبه او ماله او غيره ذلك ليس بتوبة قال التفتازاني واما الذم  
 لحرق النار او طمع في الجنة هل يكون توبة فغيره يزود معنى على ان ذلك هل يكون ندما عليها  
 لقيحها او لكونها معصية ام لا وكذا الذم عليها التبعها مع عرض اخر والحق ان جهة القبح  
 ان كانت بحيث لو انقذ للحق الذم فتوبة والافلاك اذا كان العرض مجموع الامور لا كل  
 واحد منها وكذا وقع التردد في التوبة عند عرض مخوف بنا على ان ذلك الذم هل يكون لفتح  
 المعصية ام لا بل ليس في الاجابة عند معصية المأور والظاهر من كلام النبي صلى الله عليه  
 وسلم قبول التوبة ما لم ينظر علاماته وتو معنى الذم مخوف وتراجع على ان فعل وتبني لونه  
 لم يفعل وقد زاد في التوبة قبحا وهو العزم على ترك المعادة والمستقبل واعتراض

